http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2225) السنة التاسعة - الخميس (18) آب 2011

وزير الخارجية البريطاني يقول إن النظام السوري فقد كامل شرعيته

قتلى جدد في قصف لدير الزور واللاذقية

دمشق / وكالات

سقط أربعة قتلى في قصف للجيش السوري على أحياء سكنية في مدن حماة ودير الزور واللاذقية، التي تعيش أوضاعا إنسانية مأساوية.

وأعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان أن قتيلا سقط مساء الثلاثاء الماضي خلال تظاهرة أعقبت صلاة التراويح في مدينة دير الزور الواقعة شرق البلاد، والتي كان الجيش أعلن انسحابه منها بعد القضاء على ماوصفه "بالمجموعات المسلحة فيها".

مغادرة دير الزور وكان الجيش السوري غادر دير الزور من مدخليها الجنوبي والشمالي الشرقي ظهر الثلاثاء، حسب ما ذكرت مراسلة وكالة (أ ف ب).

وأعلن مسؤول عسكري سوري للصحافيين أن "القوات خرجت بعد إتمام العملية مباشرة" وهي القضاء على "المجموعات المسلحة"، موضحا أن "هذا الخروج نهائي ولا عودة للجيش أبدا" إلى دير الزور.

إلا أن رامي عبد الرحمن مدير المرصد السوري لحقوق الانسان أفاد بأن "قوات الأمن السورية أطلقت الرصاص في دير الزور لتفريق مئات المتظاهرين الذين خرجوا في تظاهرة مطالبة بإسقاط النظام في شارع التكايا بعد صلاة التراويح، ما أدى إلى مقتل مواطن بين المتظاهرين".

يأتي ذلك فيما لاتزال مدينة اللاذقية تعيش تحت وطأة نيران قصف دبابات الجيش السوري لليوم الرابع على التوالي، إذ شهدت عدة أحياء في المدينة قصفا وإطلاق نار بعد اقتحامها من قبل قوات الأمن.

اهالي من مدينة دير الزور يحيون القوات الحكومية... أ.ف.ب

وأفاد ناشطون سوريون بأن الجيش قصف أحياء الرمل ومسبح الشعب وعين التمرة في اللاذقية. من جانبه قال اتحاد تنسيقيات الثورة السورية أن حي الرمل في مدينة اللاذقية يشهد إطلاق نار كثيف، كما تقوم قوات الامن بهدم المنازل، وبحسب شهود عيان فان عمليات قنص تجري من فوق أسطح المنازل وتحديدا في شارع الغراف.

من جانبها نقلت وكالة الانباء السورية (سانا) عن مصدر مسؤول قوله إن قوات الامن اعتقلت عددا من المسلحين وفككت عبوات ناسفة وألغاما زرعتها جماعات وصفهم بالارهابيين في شوارع حي الرمل.

ومع استمرار التصعيد الأمني، اعتبر وزير الخارجية البريطاني أن الرئيس السوري بشار الأسد يفقد ما تبقى من شرعيته، داعيا الأسد إلى وقف العنف فورا.

وقال المسؤول البريطاني إن الوقت حان ليتحرك الرئيس الأسد استجابة للدعوات الى وقف العنف.

سحب حراساته الخاصة للمرة الاولى منذ تخليه عن الحكم

مبارك ينتقد جرائم نظام بشار الأسد ضد شعبه ويطالبه بالتنحي

القاهرة / رويترز

نقلت صحيفة مصرية عن مصدر مقرب من الرئيس السابق حسني مبارك في جناحه بالمركز الطبي العالمي انتقاده نظام بشار الأسد لما ارتكبه من جرائم ضد شعبه، ناصحا إياه بالتنحي والاستجابة للإرادة الشعبية.

ونقلت "الجمهورية" أمس الأربعاء عن المصدر قوله إن مبارك يعيش حالة من الحزن والاكتئاب بعدما فوجئ بعد وصوله إلى المركز بقرار النائب العام سحب الحراسات الخاصة التي رافقته منذ تنحيه عن الحكم ١١ فبراير/ شباط الماضي ولم يبق معه سوى عميد يدعى شاهين. وأضاف المصدر أن مبارك شعر بالحزن لبدء محاكمته في أول أيام رمضان. متذكرا وقت إعدام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين صباح عيد الأضحى.

ونسب إليه قوله إنه رفض الهروب خارج مصر وبقي فيها ووافق على حضور المحاكمة ووضعه في قفص الاتهام ليثبت على حد قوله براءته من الاتهامات الموجهة إليه.

ونسب المصدر أيضا إلى مبارك قسمه "والله العظيم أنا بريء ولم أصدر أوامر بقتل أحد" معبرا عن حزنه الشديد بما يعتبره مسيئا لشخصه في بعض الصحف والفضائيات.

وقالت الصحيفة إن جناح مبارك بالمركز الطبي محاط بإجراءات أمنية مشددة. وغير مسموح بالدخول إلا للطبيبين المعالجين له وضابطي تمريض وممرضتين ويتردد عليه لزيارته طارق نجل شقيقه مع وجود زوجته سوزان ثابت.

وزير الدفاع الأمريكي: ليس أمامنا خيار سوى مواصلة التحالف مع باكستان

واشنطن / أ.ف.ب

قال وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا، إن الولايات المتحدة ليس لديها خيار سوى مواصلة تحالفها مع باكستان على الرغم من المخاوف بشأن العلاقات مع حكومة إسلام أباد. ونقلت صحيفة "اكسبريس تريبون" تصريحات بانيتا الذي كان يتحدث أمام حشد من الضباط العسكريين في جامعة الدفاع الوطني قائلا: "إن العلاقات مع باكستان كانت صعبة لأن عناصر من الحكومة لهم صلات مع شبكة حقاني، الذي شن هجمات على القوات التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان المجاورة، وجماعة عسكر طيبة، التي تورطت في تدبير هجمات مومباي عام ٢٠٠٨ في الهند. وأضاف بانيتا: "هناك علاقة بالفعل بين باكستان ومجموعة عسكر طيبة، وكما تعلمون، هذا هو الفريق الذي يذهب إلى الهند ويهدد بشن هجمات هناك، فقد شنت هجمات هناك في عام ٢٠٠٨".

ولمح بانيتا، إلى أن الباكستانيين كانوا في بعض الأحيان يحجبون تأشيرات الدخول لبعض موظفي السفارة الأمريكية المخصصة للبلد.

المحكمة الخاصة بلبنان: الأدلة تكفي لبدء محاكمة المتهمين

بيروت / أ.ف.ب

أعلنت المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، في بيان لها، إن هناك من الأدلة ما يكفي لبدء محاكمة "عادلة وشفافة."

ورحب المدعي العام دانيال بلمار بإجراء قاضي المحكمة التمهيدية الذي نص على فض لائحة الاتهام، وقال "إن هذا الأمر سوف يبلغ الجمهور وذوي الضحايا حول الوقائع المزعومة في لائحة الاتهام بشأن ارتكاب الجريمة، والتي أدت إلى اتهام أربعة أشخاص."

وقال البيان إن "فض لائحة الاتهام يجيب عن أسئلة كثيرة عن هجوم ١٤ فبراير/ شباط ٢٠٠٥، وسوف تتكشف القصة كاملة في قاعة المحكمة، حيث ستكون الجلسة مفتوحة وعلنية وعادلة وشفافة."

وفي التاسع من أغسطس/آب، قالت المحكمة الدولية إن السلطات اللبنانية أبلغت المحكمة بالتدابير التي اتخذت للبحث عن واعتقال متهمين في حادث الاغتيال. وقال بيان أصدرته المحكمة إن المدعي العام اللبناني قدم تقريره، وذكر أنه "لم يتم اعتقال أحد حتى الآن من الأربعة المتهمين في القضية."

وأضاف البيان "سينظر رئيس المحكمة الخاصة بلبنان، القاضي أنطونيو كاسيزي، في التقرير بعناية، وسوف يتخذ قرارا بشأن الخطوات المقبلة." ويشار إلى أن السلطات اللبنانية ملتزمة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ باعتقال واحتجاز ونقل المتهمين في حادثة الاغتيال التي وقعت في فبراير/ شباط عام ٢٠٠٥.

ونهاية الشهر الماضي، أصدرت المحكمة قراراً برفع السرية عن هوية المتهمين الأربعة الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف، ويعتقد أنهم على صلة بحزب الله، كما حددت المحكمة يوم ١١ أغسطس/آب موعداً نهائياً لتسلم تقرير الحكومة اللبنانية حول المذكرات.

وبحسب بيان المحكمة، فقد جاء قرار رفع السرية عن هوية المتهمين عن طريق قاضي الإجراءات التمهيدية، دانيال فرانسين، وشمل عرض "كامل أسماء وألقاب الأفراد المذكورين في قرار الاتهام الذي صدق في ٢٨ يونيو/حزيران، وعن المعلومات المتعلقة بسيرهم الذاتية، وعن صورهم والتهم الموجهة إليهم." وأضاف البيان: "ويزعم المدعي العام أن الأفراد الأربعة الواردة أسماؤهم في قرار الاتهام متورطون في الاعتداء الذي وقع في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥ وأودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وآخرين."

والأفراد الأربعة الواردة أسماؤهم في قرار الاتهام هم سليم جميل عياش، مصطفى أمين بدر الدين، حسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا.

المتهمون الاربعة باغتيال الحريري... أ.ف.ب

صالح يبشر اليمنيين بقرب عودته

■ حازم مبيضين

مثير للسخرية والاستهجان، توجه العقيد اليمني علي عبد الله صالح بكلمة عبر التلفزيون إلى مؤتمر القبائل اليمنية المنعقد في صنعاء، يحذر فيها من سرقة الثورة في البلاد ويدعو للحوار وانتخابات مبكرة للخروج من الأزمة السياسية التي تعرفها البلاد، لكنه يبدو منطقياً أن يشن هجوما لاذعا على من سماهم العناصر الانتهازية من مخلفات الإمامة والحوثيين وأحزاب اللقاء المشترك وخاصة في تنظيم الإصلاح وبأنهم مصابون بأمراض مزمنة ملؤها الحقد والكراهية، وكعادته في اعتبار نفسه قائداً أوحد وملهماً لليمن تحدى صالح المطالبين برحيله ودعا إلى الاحتكام إلى صناديق الاقتراع في انتخابات مبكرة، ولم ينس تذكيرنا بأنه يتمتع بشرعية سياسية تسمح له بالبقاء في السلطة إلى عام ٢٠١٣.

كلمة صالح التي تسعى لأن تعيد البلاد إلى المربع الأول تشي بأن الرجل غائب تماماً عما حدث في البلاد خلال الأشهر الستة الماضية، حيث كانت ساحات المدن وميادينها تغص بحشود الثائرين المطالبين بإسقاط نظامه، لكن لحظة صحو دفعته للاعلان عن استعداده لنقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور، متسائلاً بخبث اشتهر به إن كانت تلك الخطوة ستنهي الاحتجاجات وتضع حدا للانفلات الأمني في البلاد. قبل ذلك سعى أنصاره وحلفاؤه الاميركيون الى اللعب على وتر الدستور ومؤكد أننا لم نكن بحاجة لتصريح من الخارجية الأمريكية لنعرف أن اليمن يمكن أن يمضي قدماً بدون صالح الذي ظل جاثماً على صدور اليمنيين أكثر من ثلاثين عاماً تراجعت فيها اليمن إلى ما قبل العصور الوسطى، كما لم نكن بحاجة إلى تصريح علني لنعرف موقف واشنطن القائل بأنه سواء بقي صالح في السعودية أم لا فإن الوقت يضيع من حيث اغتنام الفرصة بالموافقة على المبادرة الخليجية والمضي قدما في عملية الانتقال للسلطة، بشكل سلمي ومنظم، وكان واضحاً أن الاميركيين يطالبون باعتماد نائب صالح كرئيس مؤقت يتم التعامل معه إلى أن يتم اتخاذ قرار بشأن مستقبل العقيد الذي غادر المستشفى لكنه لم يغادر الرياض حيث يتوقع أن تطول إقامته رغم ما يعلنه شخصياً ومعه أبواقه الاعلامية من أنه سيعود إلى البلاد بعد فترة نقاهته المحددة من الأطباء.

ينسى الاميركيون وهم يفتشون في ثنايا الدستور اليمني أن صالح لم يعد شرعياً، إذ يتحدث الدستور اليمني عن أنه إذا خلا منصب رئيس الجمهورية أو في حال عجزه الدائم يتولى نائبه صلاحيات الرئيس لمدة شهرين يتم خلالهما إجراء انتخابات رئاسية، وينسون أيضاً أنه استناداً إلى الدستور اليمني فإن نائب الرئيس عبدربه منصور هادي الذي يقوم بأعمال رئيس الجمهورية منذ الثالث من حزيران الماضي هو نفسه لم يعد بقاؤه دستوريًا لكون المدة الدستورية مضت، ولم يدع إلى انتخابات رئاسية.

ثمة في أروقة نظام صالح من يجادل في أن من يتحدثون بهذا المنطق لا يستندون إلى أي نص دستوري أو أنهم يرغبون في تفسير نصوص الدستور على هواهم وبما يخدم أغراضهم، مستندين إلى أن المادة ١١٦ من الدستور لا تنطبق على حالة الرئيس، ومنصب رئيس الجمهورية لم يخل، ولم يصب صالح بعجز دائم وهو يمارس عمله أثناء وجوده في الخارج، ويرون أن المادة التي يتحدث عنها المعارضون تتحدث عن العجز الكلي عن إدارة الدولة، لكن رئيس الدولة مثله مثل أي مواطن أو وزير خرج بداعي الإصابة، وهو يمارس صلاحياته الآن، ويحدث أن يأخذ رؤساء الدول إجازة بقدر هذه المدة، ولا تفسر على أنها عجز تام.

لكن المعارضين يؤكدون أن عبد ربه بصفته نائب رئيس الجمهورية الذي يقوم بممارسة صلاحيات الرئيس وفقا للدستور أصبح خارج الدستور، فالرئيس يعتبر حالياً بحكم العاجز، وفي خضم هذا النقاش علينا معرفة أن شباب الثورة يرفضون الدستور الحالي لانه لم يكن عقداً اجتماعيًا، وكان صالح مرر مواده باستخدام أموال السلطة، وهم اليوم يثورون على صالح ودستوره، ويؤكدون أن ما يدور حالياً هو صراع قوى، وليس صراعا قانونيا، هناك بقايا نظام يتمترس، وهناك ثورة شعبية تحاول أن تجتث هذا النظام، وهنا الشرعية شرعية ثوار، وليس شرعية قانون أو دستور، بمعنى لو جاءوا بفريق دستوري وقيل لهم النص الدستوري كذا وكذا، فإنهم لن يلتزموا لأن الأمر أصبح صراع قوى.

وهكذا فان اليمن اليوم تعيش فراغاً حقيقياً وهي تدار حاليًا بقدرة قادر في ظل غياب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ونوابه ورئيس البرلمان، في حين ينتظر اليمنيون حلاً لا يعلمون ما هو قد يأتي لإنقاذهم من الكوارث الاقتصادية والأمنية والمعيشية.

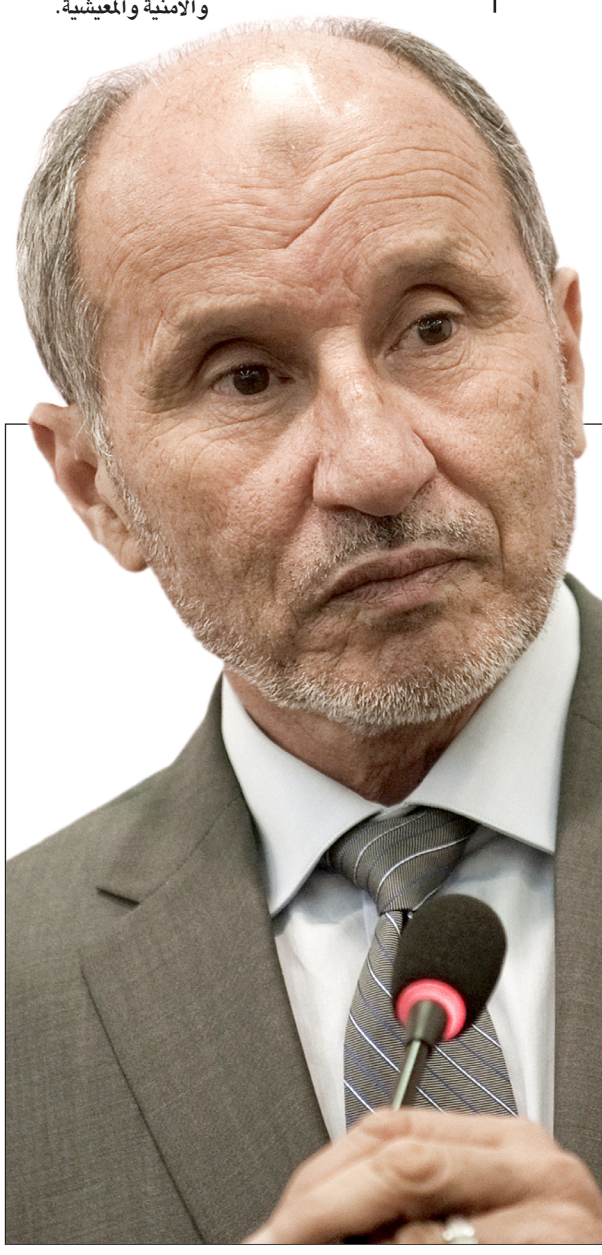

شخصية وحدث

مصطفى عبد الجليل.. الحلم برحيل القذافي

تبنى المجلس الوطني الانتقالي الليبي، الهيئة السياسية للثوار الليبيين في مقره في بنغازي (شرق)، بيانا تأسيسيا هو بمثابة خارطة طريق تنص على تسليم السلطة الى برلمان منتخب في مهلة ثمانية اشهر وتبني دستور جديد.

وقال مصطفى عبد الجليل ان هذا البيان هو نسخة معدلة ومفصلة من خارطة الطريق التي تبناها المجلس الوطني الانتقالي في آذار/ مارس.

ويتضمن البيان ٣٧ مادة في نحو عشر صفحات تحدد المراحل المختلفة للفترة الانتقالية بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي.

ويؤكد المجلس الانتقالي انه "اعلى سلطة في الدولة (...) والممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي، ويستمد شرعيته من ثورة ١٧ فبراير"، وانه بعد اعلان التحرير، سينتقل من بنغازي الى العاصمة طرابلس.

وبعد الانتقال الى طرابلس، سيعين المجلس الانتقالي في مهلة ثلاثين يوما كحد اقصى مكتبا تنفيذيا مؤقتا، او حكومة انتقالية مكلفة بتصريف شؤون البلاد.

ويؤكد المراقبون للوضع في ليبيا ان المجلس يخطط لانشاء حكومة جديدة حالما تستقر الامور في العاصمة طرابلس وسيتولى عبد الجليل رئاستها ليكون اول رئيس لحكومة انتقالية بعد القذافي

من مواليد عام ١٩٥٢، في مدينة البيضاء (شرق ليبيا)

قاض ووزير العدل سابقاً.

رئيس المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل أثناء اندلاع ثورة ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١١.

معروف بتاريخه المشرف في محاربة الفساد وملاحقة المسؤولين عنه.

درس المراحل الدراسية الأولى في مسقط رأسه (مدينة البيضاء).

في عام ١٩٧٠ درس في جامعة قاريونس في مدينة بنغازي، ثم عاد إلى البيضاء بعد انضمام الجامعة الإسلامية إلى الجامعة الليبية.

تخرج في قسم الشريعة والقانون بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية في عام ١٩٧٥.

عمل بعدها في وظيفة مساعد أمين النيابة العامة في مدينة البيضاء، ثم عُيِّن قاضياً عام ١٩٧٨، ثم مستشاراً عام ١٩٩٦.

في عام ٢٠٠٢، تم تعيينه رئيساً لمحكمة استئناف، ثم رئيساً لمحكمة البيضاء العام ٢٠٠٦.

أميناً عاماً للجنة الشعبية العامة للعدل (وزير العدل) في عام ٢٠٠٧.

عُرف عنه استقلاله في المناصب التي تولاها، وقدم استقالته في إحدى المرات احتجاجاً على عدم تنفيذ أحكام القضاء واستمرار الأجهزة الأمنية في اعتقال أكثر من ٣٠٠ سياسي يقبعون في المعتقلات السياسية، رغم أن محاكم ليبية قضت ببراءتهم. كما انتقد في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩، تدخل جهاز الأمن الداخلي الليبي في أحكام القضاء.

ذاع صيته بعد أن كان أول مسؤول كبير يعلن استقالته من نظام العقيد معمر القذافي بُعيد تفجر ثورة ١٧ فبراير، محتجاً على «الأوضاع الدامية واستعمال العنف المفرط» ضد المتظاهرين.

دخل دائرة الاهتمام الإعلامي العالمي، بعد إعلانه في أوج أحداث الثورة الليبية عن مساع لتشكيل مجلس وطني مؤقت برئاسته تمهيداً لتشكيل حكومة تضم شخصيات مدنية وعسكرية تُسيِّر شؤون كل «المناطق المحررة»، على أن يتوج ذلك بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، يختار الشعب بموجبها نوابه ورئيسه بشكل ديمقراطي حر.

وتشكل المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا في أعقاب الثورة الشعبية التي انطلقت في عدة مناطق ليبية في الـ١٧ فبراير الماضي مطالبة برحيل العقيد معمر القذافي الذي يحكم البلاد منذ نحو ٤٢ عاماً.